

1- تحديد وصياغة مشكلة البحث:

أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي أحرزت شوطا كبيرا في التقدم حقيقة من بوابة التعليم، فالدول المتقدمة تضع التعليم في أولويات برامجها وسياساتها، ومن الطبيعي أن يكون للتغيرات العالمية الراهنة انعكاساتها على العملية التعليمية في شتى بقاع العالم، باعتباره نظاما اجتماعيا فرعيا داخل إطار المنظومة المجتمعية الشاملة والعالم بهذه المتغيرات وغيرها يتجه نحو نظام عالمي جديد يتغير فيه نمط الحياة تماما، وأصبح يعيش حضارة الثورة الثالثة التي تشهد سرعة المتغيرات، وفرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتطورة والتي تحتاج إلى نوعية معينة من العمالة القادرة على التحول المهني من مهنة إلى أخرى في إطار التعليم المستمر.

فالتربية عموما؛ عملية يتم بواسطتها تنمية قدرات الإنسان الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ليصبح فردا صالحا وعضوا نافعا لنفسه ولمجتمعه، قصد المحافظة على القيم السائدة في المجتمع والتطلع لأمال وآفاق مستقبلية وفق ميادينه وتعاليمه، تخضع في ذلك لمؤسسات تتحد في عملها وتشارك في أهدافها، يقوم كل فرد فيها بأدوار ووظائف خاصة به كالأُسرة والمدرسة، فالأسرة تحتل مكانة المؤسسة الاجتماعية الأم، كونها تشكل النواة الصلبة في مهام التنشئة الاجتماعية للأبناء، فهي الوسط الطبيعي والتلقائي المعول عليه لتربية الطفل وتوفير حاجاته، وإشباع رغباته، واحتضانه بملء الدفء في عاطفة الانتماء في المراحل الأولى الحاسمة في حياته، والمسؤولة على تحديد السمات الكبرى لشخصيته الأساسية وميولاته النفسية، ولقد كانت الأسرة قديما تقوم بجميع الوظائف التربوية والاقتصادية والتنشئة الاجتماعية، لكن مع تعدد أساليب الحياة وتطور المجتمعات أخذت كثيرا من هذه الوظائف في الانفصال واحدة تلو الأخرى، الأمر الذي جعل ضرورة ظهور مؤسسات أخرى في المجتمع تكمل وظيفتها وتتعاون معها أمرا حتميا كالمدرسة والمسجد، إلا أن المدرسة هي المؤسسة الأبرز من حيث القصد والتوجيه ووضوح الأهداف، فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى، سعى ومنذ الاستقلال بمختلف مؤسساته الاجتماعية من أجل إخراج جيل سوي متوازن، مدرك لهويته الوطنية، غرس فيه منذ الصغر القيم والمثل العليا، نضمن من خلاله تناقل الموروث الحضاري والتاريخي بأمانة، فالمدرسة تتبنى فلسفة تعليمية عليا تتماشى والغايات القومية والوطنية والاختيارات الإستراتيجية للمجتمع الذي تنتمي إليه، فهي تسعى إلى إكساب النشء مختلف الأنماط السلوكية الإيجابية والقيم الاجتماعية، وذلك من خلال اكتساب المتعلمين كفايات تتنامى عبر تسلسل مراحل التكوين، تؤهلهم في الأخير للانخراط في الحياة العملية عند التخرج.

فالحياة المدرسية مجتمع مصغر، يتيح للطفل فرصة الانتقال من المحيط الأسري الصغير إلى محيط أوسع ومتباين، يدخل فيه في علاقات جديدة ومباشرة مع جماعة من أقرانه ومدرسيه، مما ينسج

في حياته تفاعلات نفسية وإنسانية، ويحدد لديه أنماط سلوكيات اجتماعية أوسع، تخضع لقوانين ونظم دقيقة؛ فالمدرسة مؤسسة تربوية نظامية تضمن الامتداد الحقيقي للأسرة.

وبناء عليه، فالأسرة والمدرسة تشكلان كينونة اجتماعية، ثنائية ملزمة بضرورة إيجاد صيغ تعاقدية ملائمة لتوطيد العلاقات بينهما، ومد جسور التواصل والتكامل الناجع والمستمر بين كلا الطرفين، ولكن نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتقنية، ونظرا للظروف الصعبة التي تعيشها دول العالم الثالث بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، حاولت الحكومة بمختلف هيئاتها تطبيق العديد من السياسات التنموية، بهدف النهوض بالمجتمع قصد اللحاق بالركب الحضاري العالمي، فالنمو الديموغرافي الذي نعيشه كبلد من بلدان العالم الثالث، والذي لا يتماشى والإمكانات الاقتصادية، صحبه انخفاض في مستوى الدخل مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر وتفشي البطالة والآفات الاجتماعية المختلفة، فكان له الأثر المباشر على الأسرة وتآديتها لوظيفة التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وعجزها في أغلب الحالات عن تأمين حاجاتها المادية، وفي خضم هذه الظروف خرجت المرأة إلى ميدان العمل، مما أثر على دورها في الأسرة كزوجة وأم ومربية، وأوكلت مهمة التربية إلى المربيات أو دور الحضانة، كما أن المدرسة تأثرت بدورها هي الأخرى وأثقل كاهلها بمهام إضافية، كونها أصبحت مسؤولة أمام المجتمع بتكوين جيل متمرس، مدرك، جيل قادر على تغيير الواقع والسير بالمجتمع نحو آفاق التقدم والنهضة الحقيقية، وأن لا تكتفي بالتعليم والتلقين، بل لا بد من الابتكار والإنتاج، وهذا الرهان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تكامل الأنساق الاجتماعية الموجودة بالمجتمع، فالأسرة بوصفها دعامة للبناء السليم، ذلك أن الأم والأب هما المعلم الأول للطفل، يشكلان قدوة للسلوك ويوفران الدعم والتوجيه الذي يبني تقدير الطفل لذاته ويساعده على التعلم، وإذا كانت المدرسة تتحمل مسؤولية كبيرة في إعداد التلاميذ للمستقبل إلا أنه يبدو واضحا أنها لا تستطيع القيام بهذا الدور وحدها، فمدى كفاءة الدور التربوي الذي تقوم به الأسرة وتكملة المدرسة، يعد نقطة حاسمة في تعلم الطفل وبالتالي تحقيق التكامل المنشود بين الأسرة والمدرسة؛ خاصة إذا ارتبطت توجهات الوالدين مع تصرفاتهم خلال عملية تربية الأبناء فتكون سليمة وأكثر فاعلية، لأن الأبناء يقلدون آبائهم في كل شيء. فكل من الأسرة والمدرسة مرتبطتان بمدى إدراك كل منهما للأدوار والوظائف المنوطة بهما، هذه الأخيرة التي تتقاطع في عملية التنشئة الاجتماعية لجيل قادر على تحمل الأعباء والمسؤوليات، وبالتالي خلق تكامل فيما بينهما وبين بقية مؤسسات وهياكل المجتمع الذي ينتمون إليه.

وتشارك كل من الأسرة والمدرسة في الحياة الاجتماعية؛ وذلك من خلال كون الأسرة مؤسسة اجتماعية مسؤولة بالدرجة الأولى عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، فهي تعلم الطفل المشاركة في الحياة الاجتماعية والتوافق الاجتماعي مع الجماعات التي يعيش فيها، وتغرس فيه روح الانتماء؛ فالطفل يولد في الأسرة التي تمثل مجتمعه الأول ثم تنتسج دائرته الاجتماعية بتقدم نموه، لتشمل مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تزيد معارفه وخبراته، ولا سيما من خلال احتكاكه

بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدرسة والتي لها علاقة مباشرة بتربية الطفل وتنشئته وتكيفه مع الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه، ففي محيطها الاجتماعي تظهر لنا جليا عملية التفاعل الاجتماعي التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية، ومن خلال هذه العملية تشكل المدرسة وحدة اجتماعية تتكون من مدرسين وتلاميذ وعملية تربوية تشمل التعلم والتعليم، أوجدها المجتمع لتحاظ على تراثه وتنقله للأجيال القادمة.

وتتكامل الأسرة والمدرسة من خلال توثيق الصلة بين الأولياء والمعلمين ويتجسد هذا في جمعية أولياء التلاميذ، وذلك بعقد اجتماعات منتظمة، حتى يلتقي الأولياء مع المعلمين والإداريين من مدير ومسيرين، للوقوف على المشاكل التي تعترضهم، كأولياء ومعلمين وتقديم الدعم المعنوي والمادي للأبناء المعوزين، إلى غير ذلك من المهام الموكلة إلى هذه الهيئة التي أوجدها المجتمع لتكون حلقة وصل بين الأسرة والمدرسة، وذلك من أجل تحسين المردود المدرسي بتوفير جميع الشروط الواجب توفرها لإنجاح العملية التعليمية- التعليمية.

كما يلعب المدير دورا هاما في تكامل الأسرة والمدرسة، فلم يعد دور مدير المدرسة يقتصر على مجرد المحافظة على النظام في المدرسة، والتأكد من سيرها وفق الجدول الموضوع، والوقوف على مدى إتقان التلاميذ للموارد الدراسية، بل أصبح محور العمل في الإدارة المدرسية يدور حول التلميذ وحول توفير كل الظروف والإمكانات التي تساعد على توجيه نموه العقلي والبدني والروحي، وصولا إلى تحسين العملية التربوية لتحقيق هذا النمو، فمدير المدرسة يعلب الدور الأساسي في تحقيق التكامل بين الأسرة والمدرسة وذلك من خلال قيادة الجهود وتوجيهها الوجهة الصحيحة، والعمل على توحيد القوى وبذل جميع الطاقات من أجل بلوغ الأهداف المنشودة المشتركة بين الأسرة والمدرسة، فهما تمثلان أهم نسقين في البناء الاجتماعي، اتزانه أو اختلاله مرهون بمدى التساند والتكامل الوظيفي بينهما، خصوصا في ظل التغيرات التكنولوجية والتقنية التي فرضتها العولمة ومخلفاتها على مختلف جوانب الحياة.

وهنا نطرح التساؤل الرئيس لهذه الدراسة، والذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة وهو:

ماهي أوجه التكامل بين الأسرة والمدرسة؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتكامل الأسرة والمدرسة من خلال المشاركة في الدور التربوي؟
- هل لجمعية أولياء التلاميذ دور في تكامل الأسرة والمدرسة؟
- هل لمدير المدرسة دور في تكامل الأسرة والمدرسة؟

2- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع التربية بصفة عامة والتنشئة الاجتماعية بصفة خاصة أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية، فالتربية عموماً عملية يتم بواسطتها تنمية قدرات الإنسان الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية، ليصبح فرداً صالحاً وعضواً نافعاً لنفسه ولمجتمعه قصد المحافظة على القيم والمثل العليا السائدة في المجتمع والتطلع لآمال وآفاق مستقبلية، وفق مبادئه وتعاليمه، ولقد أوجد المجتمع مؤسسات لتتحد في عملها وتشارك في أهدافها بجانب الأسرة المدرسة والمسجد والنوادي الثقافية والرياضية، والتي من أولوياتها إعداد مواطن صالح، وتنشئته وتنشئة اجتماعية سليمة، وهو ما دفع بالكثير من العلماء والباحثين إلى جعله موضوعاً للعديد من دراساتهم وأبحاثهم، بدءاً من العلامة ابن خلدون "التفكير التربوي عند ابن خلدون"، وأوجست كونت "موضوع الفيزياء الاجتماعية" ومحاولتهما لفهم الوظيفة الاجتماعية للتربية ومضمونها الاجتماعي، وحاجة المجتمع إليها لتحقيق الانسجام والتكامل بين أفراد المجتمع، ومن حيث كونها وسيلة لتقدم المجتمع وتطوره وصولاً إلى الباحثين الذين جاؤوا فيما بعد، وخاصة منهم الذين تخصصوا في مجال التربية أمثال جون ديوي "المدرسة والمجتمع"، جون جاك روسو، أميل دوركايم "التربية والمجتمع"، فاعتبروا التربية أساس كل إصلاح، وهو ما يعكس الأهمية العلمية والعملية لموضوع دراستنا هذه، خاصة ونحن بصدد محاولة تسليط الضوء على تكامل الأدوار الوظيفية بين الأسرة والمدرس، اللتين هما من أهم الأنساق الاجتماعية.

وفي ظل التغيرات العالمية الحاصلة في شتى الميادين الحياة، خاصة في المجال التقني والتكنولوجي، شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات النامية العديد من الأزمات والتحديات في شتى مجالات الحياة خاصة الاجتماعية منها، وهنا بذلت الحكومة ومن ورائها وزارة التربية الوطنية مجهودات جبارة من أجل تعديل طرق التدريس، وتحسين المناهج الدراسية، وتوفير الإمكانات التعليمية، وهذا كله تحت ظل الإصلاحات والتحويلات في قطاع التربية والتعليم، حيث تم إعادة هيكلة المنظومة التربوية وإصلاحها، لتتماشى والتغيرات الحالية.

وعلى الرغم من أن المدرسة قد سلبت الأسرة معظم ما يتعلق بالتعليم واكتساب المهارات، إلا أن الأسرة لا تزال تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة وتؤثر في استجابة الطفل للمدرسة لأنها أول وأعظم الجماعات المرجعية أثراً على قدرات الفرد العقلية والنفسية والسلوكية، فالواقع الاجتماعي يظهر لنا الكثير من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تحتاج منا إلى التقصي والبحث للوقوف على أسباب ظهورها، فالتسرب المدرسي، العنف في المدارس، جنوح الأحداث، الرسوب، كلها ظواهر يمكننا تفاديها أو التقليل منها إذا أبرزنا تكامل الأدوار الوظيفية بين الأسرة والمدرسة، وأوضحنا ما مدى هذا التكامل بين كلا النسقين، وبيننا أوجه التعاون بينهما، وكيف

نعزز هذا التعاون، وعليه فمستقبل المجتمع متوقف على مدى التكامل بين مختلف أنساقه الاجتماعية خاصة القاعدية منها الأسرة والمدرسة، من أجل تكوين جيل سليم قادر على تحمل المسؤولية المنوط بهما مستقبلا، فكلتا المؤسستين تحملان مسؤولية مشتركة في نمو الطفل، لأن كل ما يحدث له يؤثر في سلوكه كله، ولهذا ينبغي لهما أن يتعاونوا على وضع برنامج مناسب من الخبرات والمناشط، لمساعدته على تنمية شخصية متزنة متكاملة؛ إذن فالربط بين معطيات الأسرة والمدرسة أمر ضروري، حيث أن ذلك يمكن المدرسة من تقويم المستوى التحصيلي للأهداف التعليمية وتحقيق أفضل النتائج العلمية، ويساعدها على تقويم سلوكيات التلاميذ وتعينها على تلافي بعض التصرفات غير السوية، التي ربما تظهر عند بعض التلاميذ، فالعلاقة بين الأسرة والمدرسة علاقة تبادلية تكاملية، وهنا تكمن الأهمية الفعلية لموضوع دراستنا.

3- أسباب اختيار الدراسة:

1- تعتبر الأسرة والمدرسة من أهم الأنساق الاجتماعية التي أوكل إليها المجتمع بصورة مباشرة مهمة التنشئة الاجتماعية للنشء، وإعداده للقيام بأدواره المستقبلية، وبالتالي فاستقرار المجتمع وتطوره متوقف على مدى تأديتها لهذه المهمة المصيرية، خاصة في ظل التغيرات والتطورات العالمية الحالية، والتي مسحت مجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى، وما أفرزته العولمة من تهديد لتراثنا الثقافي والقيمي من الاندثار والزوال.

2- ظهور ما يسمى بأزمة الأسرة الجزائرية التي تؤثر حالتها المتأزمة على باقي مؤسسات المجتمع خاصة المؤسسة الأقرب لها وهي المدرسة، واللذان أوكل لهما مهمة التنشئة الاجتماعية والسياسية،

3- إن جهل الكثير من الأولياء في مجتمعنا الجزائري وبالخصوص بالأسر الجزائرية أهمية التواصل والاتصال بالمدرسة التي يرتادها أبنائهم، والذي يسبب قطيعة وظهور العديد من الآفات الاجتماعية كجنوح الأحداث، التسرب المدرسي، المتاجرة بالمخدرات بالمدارس، وغيرها، إضافة إلى تقصيرهم في أداء دورهم التربوي بمتابعة أطفالهم داخل الأسرة ومحاولة معرفة سير دراستهم داخل جدران المدارس.

4- ظهور ما أصطلح عليه بأزمة الأسرة الجزائرية والوقوف على معرفة مدى تأثير المستوى المعيشي للأسرة وزيادة النمو الديمغرافي في التنشئة الاجتماعية، فمع التطورات الراهنة وما يعانيه المجتمع الجزائري من أزمات في جميع مجالات الحياة وارتفاع الأسعار للمواد الضرورية والتي لا تتماشى مع العوائد الشهرية لأرباب الأسر، أفرز عجزا في تلبية متطلبات الأسرة وحتى

الضرورية منها ، أثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في الجانب النفسي للأباء والأبناء بصفة خاصة، هذا ما يجعل الأسرة تقصر في تأدية وظيفتها التربوية اتجاه أبنائها.

5- الوقوف على مدى مساهمة المستوى الثقافي للوالدين في إدراك ضرورة وأهمية التواصل بين الأسرة والمدرسة والتعاون من أجل صالح الأبناء ومستقبلهم.

6- صعوبة مهمة التربية والتكوين والتي تمثلها مؤسسات التربية كالمدرسة في ظرف اقتصادي وأمني متدهور في وسط اجتماعي كثر فيه باستمرار الانحرافات الفكرية والسلوكية (تدخين، مخدرات في الوسط الابتدائي، انحرافات جنسية، عنف جسدي ولفظي وغيرها)، مما يعقد مهمة الأسرة والمنظومة التعليمية (التي أصبحت تمارس التعليم أكثر مما تمارس التربية) في تنشئة الأبناء والأجيال الجديدة.

7- إن الوقوف على أدوار ووظائف الأسرة والمدرسة ومدى تكاملهما يساهم في ترقية الوعي لا تزييفه وربط الفرد بمجتمعه وبالتالي وطنه وأمنه وبالإنسانية جمعاء، وذلك من خلال بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على الخاصة ويفرق بين حقوقه ومسؤولياته دون خلط، مع الاستعداد للدفاع عن وطنه وحمايته من أنواع الفساد والظلم الاجتماعي عبر "تقديم ثقافة أداء الواجب" على تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي، لأنه بأدائها تتحقق الحقوق تلقائياً، إضافة إلى إقامة المنظومة التربوية التعليمية على أسس تتبنى الإبداع والابتكار والعصامية في التكوين وتحويل العلاقة بين المعلم والتلميذ إلى علاقة شراكة لا علاقة تبعية وأبوة ووصاية، والتوقف عن طرق التلقين والحفظ، هذه الطريقة التي لا تتماشى مع عصر المعلومات الذي نعيشه اليوم.

3- أهداف الدراسة:

3-1- هدف علمي:

تهدف الدراسة في مجملها إلى محاولة الكشف عن مدى تكامل الأدوار الوظيفية بين نسقين مهمين في المجتمع، يعتمد عليهما في استقراره وتطوره ألا وهما الأسرة والمدرسة، هذه الأخيرة التي أوجدها المجتمع امتداداً للأسرة ومكملاً لها، للقيام بمهمة التنشئة الاجتماعية، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى خدمة البحث العلمي وإثرائه بدراسات جادة في مجال علم اجتماع التربية، لتكون منطلقاً علمياً يمكن للباحثين المتخصصين من الاستفادة منه والاستعانة به لاستكمال جوانب أخرى لم يتم التعرض لها في هذه الدراسة والتوسع فيها بمزيد من التحليل.

3-2- هدف شخصي:

يبقى الهدف الشخصي من تناولنا لهذه الدراسة هو الكشف والوقوف على دور ووظيفة كل من الأسرة والمدرسة ومعرفة مدى تكامل أدوار ووظائف كل منهما، هاتين المؤسستين التي أوجدهما

المجتمع وأوكل إليهما مهمة التنشئة الاجتماعية، ونخص الدراسة الأسرة والمدرسة الجزائرية، مع عدم إغفال ما يعيشه مجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات مختلف التغيرات والتطورات في شتى مجالات الحياة، مما أفرز أزمات كان لها التأثير المباشر على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بصفة خاصة، كونها المسؤولة عن استقرار المجتمع أو ضياعه في ظل العولمة التي سيطرت على المجتمعات وأزالت الحدود فيما بين الأمم، مخلفة انهيارا وتهديدا بزوال الثقافات والهويات الخاصة بكل مجتمع.

3-3- هدف نظري:

يتجسد هدفنا النظري من هذه الدراسة في محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن أن يستفيد منها الدارس في هذا التخصص، والكشف عن كثير من المسائل التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بظاهرة تكامل الأدوار الوظيفية بين الأسرة والمدرسة.